

مغالطات في حقوق الإنسان

روجر بيلون

مركز كاتو

1 سبتمبر 2010

Wrong about Human Rights

By Roger Pilon

Cato Institute

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

- نائب رئيس قسم الشؤون الاقتصادية. ومدير (ومؤسس) مركز الدراسات الدستورية في مركز كاتو.
- أستاذ مساعد في الإدارة الحكومية. جامعة جورج تاون.
- عمل في وزارتي الخارجية والعدل في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان.
- باحث في مركز هوفر (سابقاً).
- دكتوراه. جامعة تشيكاغو.
- شهادة دكتور في القانون (JD). جامعة جورج واشنطن.



روجر بيلون

عندما تطرح مشكلات حقوق الإنسان، تتبادر إلى الذهن صور الاعتقالات التعسفية والقمع السياسي والاضطهاد الديني والتعذيب والمحاكم الصورية والرقابة... الخ. وفي أمريكا لا نعاني غالباً من هذه المشكلات، حتى أن الجدل الحالي حول المركز الإسلامي المجاور لموقع حادثة 11 سبتمبر لا يتعلق بحق البناء هناك، وإنما بالحكمة من وراء ذلك.

ومن هنا نتفاجأ حين نعلم من وزارة الخارجية في إدارة الرئيس اوباما أن أمريكا تعاني بالفعل من مشكلات في حقوق الإنسان. حيث جاءت الأنباء في الأسبوع الماضي على هيئة التقرير الأول حول ظروف حقوق الإنسان في أمريكا والذي صدر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وفقاً لأمر من الأمم المتحدة يقضي بأن يجري أعضاء المنظمة تقييماً لأحوالهم كل أربع سنوات. وبحسب هذه التقرير فإننا مقصرون في نواحي «العدل، والمساواة، والكرامة» في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والإسكان، وبالأخص في ما يتعلق بالنساء والسود وذوي الأصول اللاتينية والمسلمين وذوي الأصول الآسيوية الجنوبية والهنود الحمر والمثليين.

مغالطات في حقوق الإنسان

لكن قراءة التقرير بتمعن تجعل مشكلات «حقوق الإنسان» المزعومة تبدو أكثر إثارة للشك. خذ مثلاً إشارة التقرير إلى أنه «يجب العمل على تحقيق هدفنا المتمثل في ضمان المساواة أمام القانون». وهو حق من حقوق الإنسان طبعاً؛ لكن الدليل المفترض الذي يقدمه التقرير يشير إلى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف السود وذوي الأصول اللاتينية بالمقارنة مع غيرهم. وإلى التفاوت في معدلات ملكية المنازل وفقاً للعرق أو الإثنية. وأن «معدل امتلاك الأبيض للشهادة الجامعية يصل إلى ضعف المعدل لدى نظيره من الهنود الحمر»؛ لكن هذه ليست إلا مشكلات انعدام للمساواة الاقتصادية/ الاجتماعية تعود إلى عوامل عديدة. وليست انعداماً في المساواة أمام القانون.

أو لتأمل في هذه النقطة: «ذوو الأصول الآسيوية يعانون من سرطان المعدة أكثر من نظرائهم الأمريكيين من ذوي الأصول غير اللاتينية بنسبة (114%)». فهل هذه مشكلة من مشكلات حقوق الإنسان؟

إن: ما الذي يجري حقاً؟ يمكن لمقدمة تاريخية أن تفيدها في معرفة ذلك. لقد تأسست منظمة الأمم المتحدة على أنقاض الحرب العالمية الثانية. وبأشرت إحدى مهامها الخطرة المتمثلة في حماية حقوق الإنسان. لكن أدبيات تحقيق هذه الغاية مزجت بشكل اعتباطي ما بين «حقوق» واقعية وأخرى مزيفة. ولهذا أخذت الأمم المتحدة على عاتقها أن تحقق تعهدين اثنين: يتعلق الأول بالحقوق المدنية والسياسية. وهي حقوق يتمتع بها كل مواطن أمريكي وتعد الولايات المتحدة من أبرز المنادين بها؛ والأخرى هي «الحقوق» الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهي حقوق تعترف بها دول الرعاية الاجتماعية في أوروبا. ووقعت الولايات المتحدة على الالتزام بها ولكن دون تصديق مجلس الشيوخ على هذا الالتزام.

لقد كانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر فاشلة في الدفاع عن مصالح أمريكا ضد الاتهامات السوفيتية التي ترى بأننا فشلنا في حماية الصنف الثاني من «الحقوق». وعلى العكس. تمكنت إدارة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان من حماية

مغالطات في حقوق الإنسان

الحقوق الفعلية، وهي قدمت بذلك للمواطن الأمريكي نتائج أفضل بكثير مما زعم الاتحاد السوفييتي تقديمه لمواطنيه كحقوق. أضف إلى ذلك أن ريغان مضى في حملته هذه، واستخدم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كميدان للدبلوماسية الشعبية لمواجهة بعض أسوأ الأنظمة في حقبة الحرب الباردة، ومن بينها الاتحاد السوفييتي.

ولكن نهاية الحرب الباردة جعلت الحد الفاصل ما بين الصنفين يصاب بالضبابية. أضف إلى ذلك أن «حقوق الإنسان» أصبحت مجرد عصا أخرى تحمل لغايات سياسية من قبل منتهكي حقوق الإنسان الذين يتبوعون مقاعد في هذا المجلس ويستهدفون إسرائيل وأمريكا غالباً. ووصل الأمر من السوء إلى حد انتخبت فيه السودان، على الرغم من أنها غارقة في التطهير العرقي الذي تمارسه في دارفور. عضوا في هذا المجلس بالإجماع؛ وفي العام 2004 خرج ممثل الولايات المتحدة من المجلس. وساءت الأمور إلى حد إلغاء المجلس وإعادة تأسيسه، واليوم نجد أعضائه يتضمنون عدداً من الدول «النموذجية» في مجال حقوق الإنسان: كروسيا، والصين، والسعودية، وليبيا، وكوبا.

لم تعد الولايات المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان إلا في العام 2009 كجزء من محاولة الرئيس اوباما الانفتاح على العالم، ولكن هذه المبادرة وما أوجبته علينا من تقديم التقرير الذي سبقت الإشارة إليه، جعلتنا نقر ضمناً بالخلط ما بين الحقوق الفعلية والمفترضة، وذلك على الرغم من أن مجلس الشيوخ رفض طيلة عقود أن يصادق على التعهد العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أضف إلى ذلك أن لغة التقرير تقدمه وكأنه ملصق للدعاية السياسية يناهز بحقوق الإنسان متناولاً كل شيء بدءاً من الإنفاق التحفيزي وانتهاءً بمشروع الرعاية الصحية الذي اقترحه اوباما، وهذا أدى إلى أن تكون فكرة حقوق الإنسان في التقرير مبهمته وأفقدتها معناها الحقيقي.

إن التاريخ يبين لنا أن الأمة التي تعد مواطنيها بكل شيء كجزء من الحقوق لم تتمكن من تقديم إلا القليل منها بالإضافة إلى الاضطهاد الذي أوجبه السعي إلى تحقيق هذا

مغالطات في حقوق الإنسان

الهدف الخاطىء. وعلينا أن لا ن فقد هذا التمييز في جوهر نظامنا السياسي الذي مكننا من تحقيق الحرية والازدهار معا. حتى وإن لم يكن ذلك تحت اليا فطة الجميلة لحقوق الإنسان.